الأمم المتحدة

E/2005/64

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2005
Arabic
Original: French

الدورة التنظيمية المستأنفة لعام ٢٠٠٥

١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

اعتماد جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

طلب منظمة حكومية دولية مركز المراقب الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

أنشئ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بموجب معاهدة وقعها في داكار في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ رؤساء دول وحكومات بلدان غرب أفريقيا السبعة الذين يتعاملون بعملة واحدة هي فرنك الجماعة المالية الأفريقية. وهذه الدول هي بنن وبوركينا فاسو، وتوغو والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ بعد تصديق الدول الأعضاء عليها. وأصبحت غينيا - بيساو في ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ الطرف الثامن في المعاهدة.

وهذا يعني أن الاتحاد يضم الآن ثمانية أعضاء ويغطي مساحة ٣ ٥٠٩ ٦١٠ كم٢، وقدر عدد سكانه في ٢٠٠٤ بحوالي ٧٤ مليون نسمة، ٥٢ في المائة منهم تقريبا من النساء.

وأهداف الاتحاد هي التالية:

* E/2005/2.

180505 180505 05-34785 (A)
0534785

- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء في إطار سوق مفتوحة قائمة على التنافس وبيئة قانونية رشيدة ومتناسقة؛

- كفالة تقارب أوجه الأداء والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق وضع إجراء مراقبة متعدد الجوانب؛

- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء على أساس حرية حركة الأشخاص والممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال وأيضا حق الإقامة للأشخاص الذين يزاولون نشاطا مستقلا أو بأجر، وكذلك على أساس تعريفة خارجية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة؛

- إيجاد تنسيق بين السياسات القطاعية الوطنية عن طريق تنفيذ أنشطة مشتركة، وإذا اقتضى الأمر سياسات مشتركة وبخاصة في المجالات التالية: الموارد البشرية واستصلاح الأراضي والزراعة والطاقة والصناعة والتعدين والنقل والهياكل الأساسية والاتصالات اللاسلكية؛

- مواءمة تشريعات الدول الأعضاء وبخاصة النظام الضريبي بالقدر اللازم لتحسين سير عمل السوق المشتركة.

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تنص اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي في مادتها ٣ على أن ''يحترم الاتحاد في ممارسته أنشطته الحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١''.

وفي مجال السياسات القطاعية الوطنية تعنى الاتفاقية بالمجالات التالية: التعليم العالي والتدريب المهني وتعزيز دور المرأة والصحة واستغلال الأراضي المجتمعية وتربية المواشي والصيد والطاقة والتعدين والأنشطة الحرفية والصناعة والثقافة والتكنولوجيات الجديدة.

وبلغت ميزانية لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في عام ١٩٩٦ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية لأفريقيا (أي ما يعادل ٥ ٠٧٣ ٥٥٢,٣٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)، وسجلت هذه الميزانية خلال العشر سنوات الأخيرة ارتفاعا لتبلغ في عام ٢٠٠٥، ٥٠ ١٣٥ ٤٢٣ ٠٨١ فرنك أفريقي (أي ما يعادل ١٠١ ٧٥٧ ٢١٧,٠٧ دولارا).

وأجهزة عمل الاتحاد هي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء واللجنة والبرلمان ومحكمة العدل وديوان المحاسبة.

وتسهم أيضا هيئات استشارية (الغرفة القنصلية الإقليمية) ومؤسسات متخصصة مستقلة (المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي) في تحقيق أهداف الاتحاد.

ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والمجالات ذات الصلة. وبوسع منظمتنا دون الإقليمية الإسهام في حدود إمكانياتها في عمل المجلس حيث أنها تعمل أيضا في مجالات مماثلة.

ويفخر جهازنا دون الإقليمي للاندماج الاقتصادي بتحقيق إنجازات حقيقية ودائمة خلال السنوات العشر الأخيرة، منها بخاصة ما يلي:

- إنشاء اتحاد جمركي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أدى إلى الإلغاء التام للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية خارجية مشتركة مما أدى إلى تكثيف المبادلات فيما بين المجتمعات؛
- استحداث آلية مراقبة متعددة الجوانب للمقاربة بين أوجه أداء الاقتصاد الكلي وسياساته، تؤدي إلى تنسيق وتقييم السياسات التنفيذية في دول الاتحاد؛
- إجراء بحوث حول سمات العمالة والقطاع المدني غير الرسمي في بلدان الاتحاد؛
- ملاءمة الحسابات الوطنية في دول الاتحاد؛
- بدء العمل منذ عام ١٩٩٨ بمرجعية حسابية مشتركة في الاتحاد، هي النظام الحسابي لغرب أفريقيا؛
- وضع مؤشر متسق لأسعار الاستهلاك؛
- تدريب موظفين على وضع المنظور الجنساني في الاعتبار عند إعداد خطط وسياسات الاتحاد؛
- وضع سياسات مشتركة للأعضاء الثمانية في الاتحاد فيما يتعلق بالقطاعات الزراعي والتعديني والصناعي وبتعزيز دور المرأة وما إلى ذلك؛
- تنفيذ برنامج سنوي للمنح الدراسية للمتفوقين من أجل تأهيل طلب المرحلة الثالثة للالتحاق بالدراسات المهنية ودعم أنشطة البحث لدى المواطنين.

وسيبدأ خلال عام ٢٠٠٥ العمل في عدد من المجالات الواسعة النطاق، ومنها بخاصة:

- إنشاء شبكة للنساء العاملات في المجال الاقتصادي تضم النساء من قطاعات المقاولات والتجارة والزراعة والحرف بغية تعزيز قدراتهن المؤسسية والمالية والمتعلقة باتخاذ القرارات؛
- إنشاء العديد من الشراكات للإسراع بالتحاق الفتيات بالمدارس من الآن وحتى عام ٢٠١٥؛
- الانتهاء من دراسة حول التعليم العالي والبدء في إصلاح واسع النطاق لهذا القطاع؛
- طبع نشرة إعلامية خاصة بالمرأة لدعم توعيتها ونشر المعلومات الخاصة بها في جميع مناحي الحياة؛
- وضع برنامج ''النوعية داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا'' ويتمثل في إنشاء نظام للتأكيد على النوعية في داخل الاتحاد وتطبيعها وتعزيزها؛
- وضع برنامج اقتصادي إقليمي ٢٠٠٤-٢٠٠٨ يأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات النيباد ويهدف في جملة أمور إلى تنمية الأنشطة الصناعية عن طريق إدماج شبكات نقل الطاقة الكهربائية وتقييم وتحويل الموارد الطبيعية، ويشمل إصلاح وتحديث هياكل النقل الأساسية؛
- تشغيل المصرف الإقليمي للتضامن الذي أنشئ بهدف الحد من الفقر.

وقد أقام الاتحاد خلال السنوات العشر الماضية علاقات وإبرام اتفاقات شراكة سواء متعددة الجوانب أو ثنائية مع مؤسسات متعددة، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركز المساعدة التقنية الإقليمية لغرب أفريقيا التابع لصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية ومكتب إحصاءات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية جنوب الصحراء والتعاون الفرنسي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الإسلامي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) ووزارة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية وما إلى ذلك.

إن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، يطلب لهذا الغرض من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعن طريق اللجنة وهي جهازه التنفيذي المحرك منحه مركز المراقب الذي سيسمح له بالمساهمة في بناء عالم أكثر عدلاً.

وأرفق طيه، في حالة ما إذا لزم الأمر، معاهدة الاتحاد، ووثائق المعلومات التي أرجو أن تتيح لكم المزيد من البيانات*.

وأضع نفسي تحت تصرفكم لتقديم أية معلومات إضافية ترون ضرورة الحصول عليها.

(توقيع) سوميله **سيسي**

* الوثائق المشار إليها مودعة لدى أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويمكن للدول الأعضاء الاطلاع عليه عند الطلب.